تقويم سياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر بالمقارنة مع سنغافورة وماليزيا خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦

د. أحمد الدقن*

مقدمة

شهد عام ٢٠١١ تطورات سياسية مهمة منذ بدايته؛ حيث سقط نظام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك الذي استمر زهاء ثلاثين عاما، وما تلاه من أحداث، وبدأ الحديث عن أهمية إحداث تطوير في سياسات التعليم قبل الجامعي والتوجه نحو زيادة الإنفاق العام عليه فضلا عن الإنفاق الأسري، ولكن بعد مرور أكثر من خمسة أعوام، لازالت حالة عدم الرضا عن التعليم قبل الجامعي، برغم الإعلان عن زيادة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي، وبرغم زيادة مصروفات المدارس الخاصة وغيره من دروس خصوصية لطلبة المدارس الحكومية والخاصة على حد سواء، وتزداد هذه الحالة من عدم الرضا عند مقارنة حالة التعليم قبل الجامعي في مصر مع دول أخرى مثل سنغافورة وماليزيا، وهي دول تميز فيها التعليم قبل الجامعي، وأصبحت مثار إعجاب العالم، برغم أنهما كانتا مستعمرتين ولم تحصلا على استقلالهما حتى ستينيات القرن الماضي، أي بعد حصول مصر على استقلالها من نفس المستعمر البريطاني بتسع سنوات.

الأمر الذي يدفع الباحث إلى القيام بإجراء تحليل علمي لسياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر مع مقارنة لكل من ماليزيا وسنغافورة؛ بالاستناد إلى معايير علمية تتعلق بمدى فعالية وكفاءة واستجابة السياسات لتفضيلات الأطراف المعنية وملاءمة هذه السياسات.

المشكلة البحثية

تكمن المشكلة البحثية لهذه الورقة البحثية في أنه برغم زيادة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي خلال الفترة عام ٢٠١١- عام ٢٠١٦، تراجع مستوى التعليم المصري قبل الجامعي في

* أستاذ بقسم الإدارة العامة والمحلية – أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

التصنيف العالمي؛ حيث وضع تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي مصر في المرتبة ١٣٤ لجودة التعليم الأساسي، بينما وضع سنغافورة في المرتبة الرابعة، ووضع ماليزيا في المرتبة ٢٣ من بين ١٣٨ دولة (WEF:2016)، وذلك برغم أن ماليزيا وسنغافورة كانتا مستعمرتين من قبل بريطانيا حتى عام ١٩٦٣، ثم استقلتا واتحدتا في هذا العام قبل أن تنفصل سنغافورة عنها في عام ١٩٦٥؛ الأمر الذي يدفع إلى البحث في إجراء تقويم علمي لسياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر، بالمقارنة مع ماليزيا وسنغافورة خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٦؛ للكشف عن أسباب انخفاض جودة التعليم قبل الجامعي في مصر وذلك في مقابل جودة مرتفعة في ماليزيا وجودة مرتفعة جدا في سنغافورة.

أهداف الورقة البحثية

١.محاولة الوقوف على الأسباب الجوهرية التي تكمن وراء انخفاض جودة التعليم قبل الجامعي برغم زيادة الإنفاق الموجه له خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٦.

٢.محاولة استكشاف الأسباب الرئيسية لجودة التعليم الأساسي المرتفعة في ماليزيا والمرتفعة جدا في سنغافورة.

التساؤلات البحثية

وهنا يثور تساؤلان بحثيان رئيسان، وهما:

التساؤل البحثي الرئيس الأول: لماذا انخفضت جودة التعليم قبل الجامعي في مصر برغم زيادة مخصصات الإنفاق الموجه له خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٦ ؟

التساؤل البحثي الرئيس الثاني: ما هي الأسباب الرئيسية لجودة التعليم الأساسي المرتفعة في ماليزيا والمرتفعة جدا في سنغافورة؟

الأمر الذي يثير تساؤلات بحثية فرعية؛ للإجابة على هذين التساؤلين الرئيسين، وتأتي التساؤلات البحثية الفرعية، كما يلي:

١. ما هو حجم النتائج المتحققة مقابل المستهدفة من سياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر، بالمقارنة مع سنغافورة وماليزيا؟

٢. ما هو حجم العائد من سياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر بالنسبة لتكلفة الإنفاق مقارنة بسنغافورة وماليزيا؟

٣. هل تستجيب مخرجات سياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر لحاجات وتفضيلات الأطراف المعنية، بالمقارنة مع سنغافورة وماليزيا؟

٤. هل النتائج المستهدف تحقيقها من سياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر مفيدة ومناسبة، بالمقارنة مع سنغافورة وماليزيا ؟

منهجية الورقة البحثية

يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتقويم سياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦، من منظور مقارن مع حالتي ماليزيا وسنغافورة؛ وذلك بالاستناد إلى أربعة معايير محددة لتقويم أداء السياسات، وهي(Dunn : 2016):

-تقويم الفعالية Effectiveness (تقاس بمؤشر: حجم النتائج المتحققة في مقابل المستهدفة).

- تقويم الكفاءة Efficiency (تقاس بمؤشر: حجم العائد من السياسات مقارنة بحجم التكلفة).

- تقويم الاستجابة Responsiveness (تقاس بمؤشر: حجم رضا المستفيدين).

- تقويم الملاءمة Appropriateness (تقاس بمؤشر مدى فائدة السياسات للمجتمع ومدى مناسبتها لظروف المجتمع).

تقسيم الورقة البحثية

وبناء على ما سبق، يمكن تقسيم هذه الورقة البحثية إلى النقاط التالية:

أولا: إطار مفاهيمي (التقويم- أهميته وأهدافه- معاييره ومؤشراته)

ثانيا: تقويم مدى فعالية سياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر بالمقارنة مع سنغافورة وماليزيا.

ثالثا: تقويم مدى كفاءة سياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر بالمقارنة مع سنغافورة وماليزيا.

رابعا: تقويم مدى استجابة وملاءمة سياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر بالمقارنة مع سنغافورة وماليزيا.

خامسا:النتائج والتوصيات

قائمة المراجع

الدراسات السابقة

هناك دراسات سابقة قيمة بشأن تمويل التعليم في مصر، يمكن الاستفادة منها من أبرزها:

١-دراسة د. راضي عبد المجيد طه (٢٠١٤) حول التمويل والشراكة في تطوير التعليم في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، ولقد تناولت الدراسة موضوعين أساسيين: أولهما- تطوير التعليم الجامعي في ضوء خبرات الدول المتقدمة (أمريكا، فنلندا، ألمانيا، إنجلترا، المجر، ماليزيا)، وثانيهما-الشراكة بين المدرسة والمجتمع في بعض الدول المتقدمة (كندا، أمريكا، جورجينيا)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع إجراء استبيان على عينة من ١٨٠ فردا ممثلة للأسرة والمدرسة، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية الاستفادة من الشراكة بين المدرسة والمجتمع في تطوير مجالس الأمناء؛ من خلال عدة وسائل من أبرزها تشجيع رجال الأعمال من أولياء الأمور على الاشتراك في الشراكة الممثلة بمجالس الأمناء، وضرورة الأخذ بنظام الوحدات ذات الطابع الخاص في المدارس الثانوية لتحقيق الشراكة مع المجتمع المحلي والاستفادة من الربح المادي العائد من هذه الوحدات.

٢- دراسة د. علي صالح جوهر ود. محمد حسن جمعة(٢٠١١) حول تمويل التعليم والوقف في المجتمعات الإسلامية- رؤية اقتصادية تربوية، ولقد ركزت هذه الدراسة على دعم التوجه التربوي للوقف وتعزيز المساءلة والمحاسبة لقطاع الأوقاف مع وجود وضوابط لتمويل الأوقاف وإزالة العقبات لدعم دور الأوقاف في تمويل التعليم، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع المنهج التاريخي.

٣- دراسة د. مروة البلتاجي (٢٠١٢) بعنوان"التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير"، وركزت هذه الدراسة على التعليم الجامعي فقط، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وكان الهدف الرئيسي دراسة موضوع تمويل التعليم العالي في مصر والتعرف علي بعض المشاكل التي يواجهها، ومحاولة وضع حلول لها، وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي ضرورة إتباع سياسات معينة من أجل زيادة الموارد المخصصة لتمويل

التعليم العالي في مصر، مثل زيادة حجم التمويل الحكومي، إلي جانب تحسين كفاءة الإنفاق العام على التعليم من خلال تحقيق نظام كفء لتوزيع الموارد.

٤- دراسة د. أشرف العربي (٢٠١٠) بعنوان تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة"، وحاولت الدراسة إلقاء الضوء على آلية تحديد أولويات الإنفاق العام على التعليم في مصر، وكذلك تقييم مدى تحقيق هذا الإنفاق لمتطلبات الكفاية والعدالة والكفاءة، وقد انتهت الدراسة إلى أنه برغم التطور الكبير الذي حدث في السنوات الأخيرة في اتجاه تطبيق اللامركزية، إلا أن الجانب الأعظم من الإنفاق العام على التعليم في مصر مازال يتحدد مركزيا خاصة في التعليم قبل الجامعي، أن نسبة الإنفاق على التعليم لجملة الإنفاق العام ولجملة الناتج المحلي قد شهدت تراجعا السنوات الأخيرة، وهو ما انعكس بشكل واضح في انخفاض متوسط نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم في مصر مقارنة بالعديد من الدول النامية الأخرى التي تتشابه مع مصر في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وأدى في النهاية إلى تدهور نوعية الخدمة التعليمية المقدمة في مؤسسات التعليم الحكومية بصورة تهدد مسيرة التنمية في مصر بشكل عام، كذلك أثبتت الدراسة أيضا وجود تحيز واضح في الإنفاق العام لغير صالح التعليم قبل الجامعي، وهو ما انعكس في تحيز ضد الفقراء الذين لا يستطيعون استكمال تعليمهم، وأخيرا أثبتت الدراسة وجود عدم كفاءة في الإنفاق على التعليم وخاصة قبل الجامعي(٨٨% للأجور)، وتوقفت الدراسة في التحليل عند عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩.

٥-دراسة د. عبد الله بن مغرم علي الغامدي(٢٠٠٦) عن الإنفاق على التعليم ومشاركات المؤسسات المجتمعية في تحمل تكاليفه لمواجهة متطلبات النهضة التعليمية المستقبلية بدول الخليج العربي، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلى مع إجراء استبيان لاستطلاع آراء المسئولين بوزارات التربية والتعليم والمؤسسات المجتمعية في دول الخليج حول المشاركة في تحمل تكاليف التعليم في هذه الدول، وتوصلت الدراسة إلى أن الانفاق على التعليم في بعض دول الخليج مازال منخفضاً كنسبة من الميزانية العامة أو الدخل القومي الإجمالي، وأن نسب الزيادة في الإنفاق على التعليم لا تزال أقل من نسب الزيادة في أعداد الطلاب المسجلين كل عام دراسي، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك خللاً في توزيع ميزانية التعليم؛ حيث تحصل الرواتب والمكافآت على نسبة

٨٥ %، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: قيام وزارات التربية والتعليم بتفعيل إدارات اقتصاديات التعليم ودعمها ماديا وبشريا، إشراك القطاع الخاص في بعض السياسات التعليمية، عقد لقاءات رسمية مع رجال الأعمال والمؤسسات المجتمعية وحثهم على المشاركة في تمويل التعليم وتكريم المشاركين في تمويل التعليم ودعمه.

وهكذا فإن هذه الورقة البحثية تختلف عن هذه الدراسات السابقة القيمة في عدة جوانب، وهي:

١. الفترة البحثية من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٦.

٢. التركيز على التعليم قبل الجامعي في مصر وسنغافورة وماليزيا.

٣. اختلاف منهاجية التحليل؛ حيث يتم وصف وتحليل للحالة المصرية بالمقارنة مع حالتي سنغافورة وماليزيا، وذلك بالاعتماد على أربعة معايير محددة لتقويم سياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي من الكفاءة والفعالية والاستجابة والملاءمة.

مصادر الورقة البحثية

اعتمدت هذه الورقة البحثية على تحليل البيانات الكمية في التقارير الدولية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، والمنتدى الاقتصاد العالمي (WEF)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO)، والتقارير الرسمية المحلية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة المالية وزارة التربية والتعليم في مصر، كما استندت هذه الورقة البحثية إلى تحليل المعلومات الواردة الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠١٤-٢٠٣٠، وأيضا بيانات المواقع الرسمية الإلكترونية لوزارتي التعليم في كل من ماليزيا وسنغافورة.

أولا: إطار مفاهيمي (التقويم- أهميته وأهدافه - معاييره ومؤشراته)

١-مفهوم التقويم

التقويم في اللغة هو من قوم يقوم تقويما ،وله عدة معان من أبرزها إصلاح اعوجاج الشيئ، أو تقدير قيمته (الرازي:١٩٥٣) وهو موضوع الورقة البحثية.

أما بالنسبة للمفهوم العلمي للتقويم فهناك عدة تعريفات كل واحد منها يشير إلى استعمال مقياس أو معيار قيمي لنتائج خطة أو برنامج ما (Dunn:2016). ويعرف البنك الدولي التقويم على أنه عملية دورية لتقويم مدى جدوى مشروع ما وأدائه وكفاءته وتأثيره فيما يتصل بالأهداف الموضوعة (WB:2003). وهناك تعريف آخر للتقويم يتمثل في أنه استخدام مقاييس أو معايير ذات سند علمي لتحديد قيمة برنامج ما ومدى فاعليته وذلك طبقا لهذه المعايير، وعلى ذلك فإن التقويم يستخدم مناهج وطرق بحثية تتضمن تحديد معايير للحكم على جودة برنامج ثم جمع كافة المعلومات عن هذا البرنامج لتطبيق هذه المعايير عليه وذلك من أجل التوصل إلى توصيات تهدف إلى الوصول بالبرنامج إلى أعلى درجات الفاعلية(Blaine & others:1997).

وهكذا يمكن ملاحظة، أن هذه التعريفات متشابهة ومتداخلة وترتكز جميعها على عنصر هام وهو التوصل إلى حكم ما بشأن قدرة خطة ما على تحقيق أهدافها وذلك استنادا إلى أسس علمية، ويلاحظ أن الاختلاف يكون في صياغتها. بيد أن تعريف البنك الدولي يضيف عنصرا هاما وهو دورية ذلك التقويم. الأمر الذي يقتضي إجراء تقويم أثناء عملية التنفيذ وذلك من أجل المبادرة بتصحيح أي خطأ أولا بأول. ويثير ذلك الأمر بدوره موضوعا هاما وهو فعالية الرقابة على التنفيذ وإجراء تقارير دورية علمية وهي عملية في غاية الأهمية وتتطلب جهدا كبيرا ومنظما.

٢-أهمية التقويم وأهدافه

يعد التقويم عملية هامة لتفعيل إدارة المؤسسات العامة حيث أنه في وسعه أن يلعب دورا هاما على أربع مستويات:-

-التأثير في عملية تحليل السياسات العامة وصياغتها.

- تحسين عملية تخصيص الموارد وإعداد الموازنة.

- تحسين برامج ومشاريع الاستثمار وذلك من خلال إسهام عملية التقويم في إحداث ثقافة للإنجاز داخل المؤسسات الحكومية.

- مراجعة المهام الرئيسية للمؤسسات العامة ومدى جدواها وأدائها وتكلفتها مما قد يؤدي إلى إعادة تنظيم هذه المؤسسات(WB:2003).

هذا وتهدف عملية التقويم إلى التوصل إلى عدة نتائج تدور حول ما يلي:

–التحقق من أثر السياسات على الفئات المستهدفة.

– تحسين آليات تقديم الخدمة لتصبح أكثر كفاءة وأقل تكلفة.

– التأكد من أن ما يتم تنفيذه فعلا هو ما تم التخطيط له ويتم هذا فى حالة إجراء تقويم أولي.

–توضيح أهداف السياسات وعملياتها ونتائجها، والتأكد من مدى ترابطها ومدى أفضليتها بالنسبة للبدائل الأخرى وذلك لمساعدة المخططين على الدقة في الاختيار.

–التأكد التام من مدى فعالية السياسات في تحقيق أهدافها المنشودة(Manp:2003).

ويمثل التقويم المرحلة الأساسية الأخيرة من مراحل تحليل السياسات بعد المراحل الثلاث الأولى وهي:طرح السياسات ،ووضعها في جدول الأعمال،ثم صياغتها وبعد ذلك ،صناعة القرار الخاص بها (جمعة: ١٩٩٧).

ويؤدي التقويم عدة وظائف رئيسية في عملية تحليل السياسات أهمها هو تقديم معلومات صحيحة تكشف عما تم تحقيقه من الأهداف المنشودة ، كما يستخدم التقويم في إجراء مراجعة لبدائل سياسات ما من خلال توضيح مدى ضرورة التخلي عنها واستبدال أخرى بها(Dunn:2016).

٣– معايير التقويم ومؤشراته

هناك عدة معايير للتقويم لها مؤشراتها، ومن أبرزها:

أ– تقويم الفعالية Effectiveness، ويتطلب ذلك الإجابة على تساؤل: هل تم تحقيق النتائج المستهدفة؟ ومؤشر هذا المعيار هو حجم النتائج المتحققة في مقابل حجم النتائج المستهدفة.

ب– تقويم الكفاءة Efficiency ، ويتطلب ذلك الإجابة على تساؤل: ما هو حجم التكلفة اللازمة لتحقيق النتائج المستهدفة، ومؤشر هذا المعيار هو حجم التكلفة مقابل حجم العائد من تنفيذ السياسات.

ج– تقويم الملاءمة Appropriateness، ومؤشرات هذا المعيار: مدى الفائدة للمجتمع من هذه السياسات، ومدى مناسبتها لظروف المجتمع، ومدى إمكانية الدفاع عن الافتراضات الكامنة وراء هذه السياسات.

د– تقويم الاستجابة Responsiveness، ويتطلب ذلك الإجابة على تساؤل: هل تستجيب مخرجات السياسات لتفضيلات وحاجات الفئات المستهدفة؟، ومؤشر هذا المعيار هو حجم رضا المستهدفين عن هذه السياسات.

ثانيا: تقويم مدى فعالية Effectiveness سياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر بالمقارنة مع سنغافورة وماليزيا:

وهنا يحاول الباحث الإجابة على التساؤل البحثي الفرعي الأول:

ما حجم النتائج المتحققة مقابل المستهدفة من سياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر بالمقارنة مع سنغافورة وماليزيا؟ وهو التساؤل الذي يحاول قياس المؤشر الكمي لمعيار الفعالية Effectiveness، وهو حجم النتائج المتحققة مقابل المستهدفة.

ويقود هذا التساؤل إلى طرح تساؤل آخر: ما هي الأهداف الرئيسية لسياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر وسنغافورة وماليزيا؟

وعلى الرغم من أن البيانات المتاحة، لا تسمح بإجراء مقارنة بين بداية فترة البحث ونهايتها، إلا أنه يمكن الاستناد على بيانات عام ٢٠١٥ في تحليل مدلولات أرقامها، كما يلي:

١- لا زال المعدل العام للأمية أكثر من خمس سكان مصر، وهو معدل مرتفع إذا تمت مقارنته بسنغافورة (٤,٦%) ، وماليزيا (٦,٩ %) (UNDP:2015)؛ مما قد يشير إلى عدم تحقيق الهدف الفرعي الأول الخاص بمحو أمية القراءة والكتابة في الهدف الأول الرئيسي، وذلك إلى حد كبير.

٢- على الرغم من انخفاض الفجوة بين أمية الذكور والإناث خلال فترة ٢٠٠٦- ٢٠١٥ من ١٥% إلى ١٢,٦ %، إلا أن هذه الفجوة لا تزال كبيرة؛ مما قد يشير إلى عدم تحقيق الهدف الرئيسي الثاني الخاص بإتاحة فرص التعلم لجميع السكان، على النحو المنشود.

٣- اتساع الفجوة في معدل الأمية بين محافظة بورسعيد الأقل أمية وبين محافظة الفيوم الأكثر أمية؛ حيث أصبح معدل الأمية في محافظة الفيوم أكثر من أربعة أضعاف من نظيره في بورسعيد عام ٢٠١٥، بعد أن كان حوالي مرتين ونصف؛ مما قد يمثل مؤشرا آخر على عدم تحقيق الهدف الرئيسي الثاني الخاص بإتاحة فرص التعلم لجميع السكان، على النحو المأمول.

جدول رقم (١) الأهداف الرئيسية لسياسات التعليم قبل الجامعي وعدد سنوات التعليم في مصر وسنغافورة وماليزيا

مصر	سنغافورة	ماليزيا
القضاء على أمية القراءة والكتابة والأمية الرقمية. إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان من خلال المجانية في سن التعليم للالتحاق و إكمال التعليم على مستوى فرعيه العام والفني مع استهداف المناطق الفقيرة كأولوية أولى . تحسين جودة فعالية الخدمة التعليمية، من خلال توفير منهج معاصر، وتكنولوجيا موظفة بكفاءة، وأنشطة تربوية رياضية وغير رياضية، ومعلم فعال لكل طفل في كل فصل، وقيادة فعالة في كل مدرسة، وفرص للتنمية المهنية الداخلية والخارجية لكل معلم و إداري ليتقدم ويتميز. تدعيم البنية المؤسسية وخاصة في المدارس الفنية، وبناء قدرة العاملين بالتعليم على تطبيق اللامركزية على وجه يضمن الحوكمة الرشيدة.	يهدف التعليم الأساسي إلى جعل التلميذ في نهاية هذه المرحلة: – يميز بين الصحيح والخطأ. – أن يعرف نقاط قوته. –أن يكون قادرا على التعاون مع الآخرين. –أن يكون قادرا على التفكير والتعبير عن نفسه بثقة. –أن يكون لديه عادات صحية ومدرك للفنون – أن يعرف بلده سنغافورة ويحبها. بينما يهدف التعليم الثانوي إلى جعل الطالب في نهاية هذه المرحلة: – لديه سلامة في الأخلاق. –يؤمن بقدراته وقادر على التكيف مع التغيرات. –قادر على العمل في فريق ويتعاطف مع الآخرين. –مبدعا ولديه تفكير استقصائي –قادر على تقدير تنوع الآراء وأن يتواصل بفعالية مع الآخرين. –يتحمل المسئولية. –يستمتع بالأنشطة البدنية ويقدر الفنون. –يؤمن ببلاده سنغافورة ويدرك ما هو المهم لها. كما طرحت سنغافورة مبادرة تعلم أقل تتعلم أكثر؛ حيث سيتاح المجال للبحث والتفكير.	تطوير إمكانات الأفراد بطريقة شاملة ومتكاملة، وذلك لإنتاج أفراد متوازنين ومتناغمين فكريا وروحيا وعاطفيا وجسديا، بناء على اعتقاد راسخ في الإخلاص لله؛ وذلك من أجل جعل المواطن الماليزي: ذكي وكفء. يملك معايير أخلاقية عالية. يتحمل المسؤولية. قادر على تحقيق مستوى عال من الرفاه الشخصي. قادر على المساهمة في وئام وتحسين حياة الأسرة والمجتمع والأمة ككل.
التعليم الأساسي= ٦سنوات ابتدائي+ ٣سنوات إعدادي. التعليم الثانوي= ٣ سنوات	التعليم الأساسي= ٦سنوات ابتدائي. المرحلة الثانوية الدنيا=٣سنوات المرحلة الثانوية العليا=٣ سنوات	التعليم الأساسي= ٦سنوات ابتدائي. المرحلة الثانوية الدنيا=٣سنوات المرحلة الثانوية العليا=٣ سنوات

المصادر: الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠١٤-٢٠٣٠

(Ministry of Education Singapore:2016)

(Ministry of Education Malaysia:2016)

وبما أن محور هذه الدراسة التجربة المصرية مع مقارنتها بكل من سنغافورة وماليزيا، فسيتم البدء بمصر ومحاولة قياس مدى القدرة على تحقيق أهداف سياساتها للتعليم قبل الجامعي من خلال تحليل الجداول التالية وما تحويه من بيانات كمية خلال فترة البحث.

جدول رقم (٢) معدلات الأمية في مصر عام ٢٠١٥

المؤشر	عام ٢٠٠٦	٢٠١٥
المعدل العام للأمية	% ٢٩,٦	%٢٠,٩
معدل أمية الذكور	% ٢٢,٣	% ١٤,٧
معدل أمية الإناث	% ٣٧,٣	% ٢٧,٣
معدل الأمية في المحافظة الأقل أمية (بورسعيد)	% ١٦,٤	% ٦,٤
معدل الأمية في المحافظة الأكثر أمية (الفيوم)	% ٤٠,٩	% ٢٨,٧

المصدر: أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٥ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

جدول رقم (٣) تطور أعداد المدارس والفصول والتلاميذ والمدرسين والأخصائيين الاجتماعيين (حكومي/خاص)وجودة إدارة المدارس واستخدام الانترنت في مصر خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٦

المؤشر	عام ٢٠١٢/٢٠١١		عام ٢٠١٥/٢٠١٤		عام ٢٠١٦/٢٠١٥	
	حكومي	خاص	حكومي	خاص	حكومي	خاص
إجمالي عدد المدارس	٤٠٨٠٩	٥٩١٨	٤٣٨٥٤	٦٨٩٩	٤٤٧٨٧	٧٢٣٥
عدد المدرسين	٨٢٨١٧٢	٥٩٠٧٩	٩٠٥٤٩٤	٧١٥٧١	٩١٦٨٠٧	٧٢٧٠٠
عدد المدرسين التربويين	٦٦٥٣٨٧	٢٢٣٨٣	٧٦١٠١٥	٢٩٤٨٣	٧٨٨٤٣٠	٢٩٩٧٣
عدد الأخصائيين	٩٤٥٧١	٤١٨٨	١١٨٥٧٥	٥٦٧٥	١٢٧٦٩٧	٦٠٢٠
كثافة الفصل	٤٠,٩١	٣١,٧٧	٤٢,٥٣	٣٢,١٠	٤٣,٤٣	٣٢,٦٩
كثافة الفصل في الحضر	٤١,٢٥	٣١,٨٦	٤٣,١٢	٣٢,٢٦	٤٣,٩٤	٣٢,٨٨
كثافة الفصل في الريف	٤٠,٦٢	٣٠,٧٧	٤٢,٠٤	٣٠,٥٩	٤٣,٠١	٣٠,٩٦
جاهزية مباني المدارس	منخفضة	جيدة	منخفضة	جيدة	منخفضة	جيدة
درجة دخول الانترنت في المدارس ١=ضعيف/٧= ممتاز	٣		٢,٦		٢,٦	
درجة جودة إدارة المدارس ما بين ١ و٧	٢,٨		٢,٥		٢,٥	

المصادر:- الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة التربية والتعليم- مصر-٢٠١٦/٢٠١٥

- الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة التربية والتعليم-مصر-٢٠١٤ /٢٠١٥

-استراتيجية تطوير التعليم في مصر ٢٠١٤-٢٠٣٠

- أبو غزالة: الأسس و المعايير التخطيطية لمنشآت التعليم الأساسي وأثره على التنمية العمرانية لمدينة القاهرة، ديسمبر ٢٠١٠

-Global Competitiveness Report 2016-2017,

-Global Competitiveness Report 2015-2016

-Global Competitiveness Report 2012-2013

وبتحليل هذه البيانات؛ يمكن استنتاج ما يلي:

١- استمرار انخفاض نسبة عدد الطلبة إلى عدد المدرسين في المدارس الحكومية عن الخاصة؛ برغم أنها ارتفعت قليلا في المدارس الحكومية من حوالي ١٩,٥٤: ١ إلى حوالي ١٩.٦٢ :١ ، وبرغم أنها انخفضت قليلا جدا في المدارس الخاصة من حوالي ٢٦.٩٢ :١ إلى حوالي ٢٦.٦٧ :١ ، خلال فترة (٢٠١٢/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٥)؛ مما قد يشير إلى تفوق ما للمدارس الحكومية عن المدارس الخاصة في أحد أبعاد جودة العملية التعليمية خلال فترة البحث.

٢- على الرغم من زيادة المدارس والفصول الحكومية خلال فترة (٢٠١٢/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٥)، إلا أنه استمر ارتفاع كثافة الفصول في المدارس الحكومية عن الخاصة مع زيادة هذا الارتفاع خلال هذه الفترة؛ مما قد يشير إلى تفوق ما للمدارس الخاصة عن الحكومية في أحد أبعاد جودة العملية التعليمية خلال فترة البحث.

٣- ارتفاع نسبة المدرسين التربويين من ٨٠% من إجمالي المدرسين عام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى حوالي٨٦% عام٢٠١٦/٢٠١٥ في المدارس الحكومية؛ في مقابل ارتفاع طفيف في نسبة المدرسين التربويين من حوالي ٣٨% من إجمالي المدرسين عام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى حوالي ٤١% عام ٢٠١٦/٢٠١٥ في المدارس الخاصة؛ مما قد يشير إلى تفوق ما للمدارس الحكومية عن الخاصة في أحد أبعاد جودة العملية التعليمية خلال فترة البحث.

٤- عدم وجود أخصائيين اجتماعيين في مدارس خاصة؛ حيث أن عدد الأخصائيين أقل من عدد المدارس الخاصة، بينما تزايد عدد الأخصائيين الاجتماعيين فى المدارس الحكوميه من حوالي ٢ للمدرسة الواحدة إلى حوالي ٣ للمدرسة الواحدة؛ مما قد يشكل تفوقا للمدارس الحكومية عن المدارس الخاصة في جودة العملية التعليمية في هذا البعد.

٥- باستثناء المدارس الدولية وبعض المدارس الخاصة للغات المتميزة، يمكن القول بأن التعليم الحكومي تفوق عن التعليم الخاص في مصر خلال فترة البحث ٢٠١١-٢٠١٦ في : ارتفاع عدد المدرسين التربويين والأخصائيين الاجتماعيين وانخفاض معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد، بينما تفوق التعليم الخاص عن الحكومي خلال نفس الفترة في: انخفاض كثافة الفصل، وفي جاهزية الأبنية التعليمية للمدارس الخاصة بشكل أكبر من المدارس الحكومية.

٦- ارتفاع طفيف جدا في نسبة استيعاب التعليم الخاص لتلاميذ المدارس من حوالي ٨,٩٥% عام ٢٠١١ /٢٠١٢ إلى حوالي ٩,٧٣ % عام ٢٠١٥ /٢٠١٦؛ أي بأقل من ١%، وذلك برغم ارتفاع كثافة الفصول في المدارس الحكومية عن الخاصة وتزايد الشكاوي من انخفاض جاهزية العديد من المدارس الحكومية؛ وهو ما يمكن إرجاعه إلى ارتفاع قيمة مصروفات المدارس الخاصة وارتفاع أسعار مختلف السلع في مصر خلال هذه الفترة؛ مما أدى إلى عدم قدرة الأسر المصرية على إدخال أولادها إلى مدارس خاصة؛ مما قد يشكل استمرار العبء على الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في مصر.

٧- انخفاض في درجة جودة إدارة المدارس خلال فترة البحث؛ مما قد يشير إلى عدم تحقق الهدف الثالث الرئيسي وهو تحسين جودة فعالية العملية التعليمية خاصة فيما يتعلق بالهدف الفرعي الخاص بقيادة فعالة لكل مدرسة، وبالطبع إن عدم تحقيق هذا الهدف الفرعي له تأثيره سلبي الكبير على الهدف الثالث الرئيسي؛ لحيوية دور القيادة .

٨- عدم تحقيق الهدف الفرعي الثاني الخاص بمحو الأمية الرقمية في الهدف الرئيسي الأول لسياسات الإنفاق على التعليم في مصر، وذلك على نحو كبير؛ حيث تراجعت درجة استخدام الانترنت في المدارس المصرية من ٣ إلى ٢,٦ خلال فترة البحث.

جدول رقم(٤)مؤشرات الإنفاق على التعليم في مصر خلال فترة٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٥

المؤشر	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٥
تطور نصيب الفرد من الإنفاق الكلي للأسرة على التعليم	% ٣,٩	% ٤,٨
تطور نصيب الفرد من الإنفاق الكلي للأسرة على التعليم في الحضر	٥,٤	٦,١
تطور نصيب الفرد في التعليم من الإنفاق الكلي للأسرة في الريف	% ٢,٢	% ٣,٣
متوسط الإنفاق الأسري على التعليم من الإنفاق الكلي في الحضر	-	% ١١,٥
متوسط الإنفاق الأسري على التعليم من الإنفاق الكلي في الريف	-	% ٦,٧
نسبة الإنفاق على المصروفات والرسوم الدراسية من الإنفاق الأسري على التعليم في الحضر	-	% ٣٨,٤
نسبة الإنفاق على المصروفات والرسوم الدراسية من الإنفاق الأسري على التعليم في الريف	-	% ٢٠
نسبة الإنفاق على الدروس الخصوصية من الإنفاق الأسري على التعليم في الحضر	-	% ٣٦,٩
نسبة الإنفاق على الدروس الخصوصية من الإنفاق الأسري على التعليم في الريف	-	% ٢٠

المصدر: أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٥ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وبتحليل بيانات الجدول رقم ٤ ؛ يمكن أن نستنتج ما يلي:

١-عدم تحقق هدف المجانية في التعليم الأساسي المنصوص عليه في الهدف الرئيسي الثاني لسياسات الإنفاق على التعليم في مصر، وذلك على النحو المنشود؛ حيث إنه وفقا للأرقام الرسمية هناك ١١,٥% من إنفاق الأسرة يذهب إلى تعليم أولادهم في الحضر ونسبة ٦,٧ % في الريف، سواء على مصروفات دراسية أو دروس خصوصية.

٢-عدم تحقيق الهدف الثالث الرئيسي في جودة العملية التعليمية، على النحو المأمول؛ حيث يوجد إنفاق أسري يتجاوز ثلث الإنفاق الأسري على التعليم في الحضر، ويعادل خمس نظيره في الريف.

٣-عدم تحقيق الهدف الرئيسي الثاني الخاص بإتاحة فرص متكافئة للجميع في العليم؛ حيث فرص الطالب في الحضر تزداد من خلال وجود إنفاق أسري أكبر من الريف بحوالي الضعف.

وبعد تحليل البيانات الكمية في الجداول السابقة عن حالة مصر وإجراء مقارنات زمنية لهذه الحالة خلال فترة البحث ٢٠١١ – ٢٠١٦، مع إجراء بعض المقارنات الداخلية بين الحضر والريف والذكور والإناث، يجدر بنا إجراء مقارنة بين الحالة المصرية مع كل من حالة سنغافورة وحالة ماليزيا خلال فترة البحث.

وبتحليل بيانات الجدول رقم ٥ ، يمكن استنتاج ما يلي:

١- يمكن القول بانخفاض فعالية سياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر في تحقيق أهدافها كما اتضحت من جدول رقم ١ في مقابل فعالية مرتفعة لماليزيا ومرتفعة جدا لسنغافورة في تحقيق هذه الأهداف؛ للأسباب التالية:

- ارتفاع متوسط معدل الأمية في مصر ٢٦,١%، بينما متوسط معدل الأمية منخفض في ماليزيا ٦,٩%، ومتوسط معدل أمية منخفض جدا في سنغافورة ٣,٦ % خلال فترة ٢٠٠٥-٢٠١٣، وحتى بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ فإن معدل الأمية وصل إلى ٢٠,٩ % في مصر عام ٢٠١٥.

- معدل تسرب من التعليم الأساسي في مصر ثلاثة أضعاف نظيره في سنغافورة وأكثر من ثلاثة أضعاف نظيره في ماليزيا خلال فترة ٢٠٠٨-٢٠١٤، مع تزايد معدل هذا التسرب في مصر خلال هذه الفترة عن الفترة السابقة بأكثر من ثلاثة أضعاف.

جدول رقم(٥) مقارنة بين مصر وسنغافورة وماليزيا في بعض مؤشرات التعليم قبل الجامعي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦

المؤشر	مصر	سنغافورة	ماليزيا
عدد التلاميذ لكل ١ مدرس خلال فترة ٢٠٠٣- ٢٠١٢	٢٨	١٧	١٣
عدد التلاميذ لكل ١ مدرس خلال فترة ٢٠٠٨- ٢٠١٤	٢٨	١٧	١٢
معدل التسرب من التعليم الأساسي خلال فترة ٢٠٠٣-٢٠١٢	%١,١	%١,٣	% ٠,٨
معدل التسرب من التعليم الأساسي خلال فترة ٢٠٠٨-٢٠١٤	% ٣,٩	%١,٣	% ٠,٩
معدل الأمية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢	% ٢٦,١	% ٥,٣	% ٦,٩
معدل الأمية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٣	%٢٦,١	% ٤,٦	% ٦,٩
درجة جودة إدارة المدارس عام ٢٠١٠/٢٠١١ ١=ضعيف / ٧=ممتاز	٣	٥,٦	٥
درجة جودة إدارة المدارس ٢٠١٦/٢٠١٧ ١=ضعيف / ٧=ممتاز	٢,٥	٦	٥,٣
الترتيب العالمي في جودة إدارة المدارس عام ٢٠١٠/٢٠١١	١٣٣	٨	٢٧
الترتيب العالمي في جودة إدارة المدارس ٢٠١٥/٢٠١٦	١٣٨	٤	٢٥
درجة جودة تعليم الحساب والعلوم ٢٠١٠/٢٠١١ ١=ضعيف / ٧=ممتاز	٢,٤	٦,٤	٥
درجة جودة تعليم الحساب والعلوم ٢٠١٦/٢٠١٧ ١=ضعيف / ٧=ممتاز	٢,٦	٦,٤	٥,٢
الترتيب العالمي في جودة تعليم الحساب والعلوم ٢٠١٠/٢٠١١	١٣٢	١	٢٣
الترتيب العالمي في جودة تعليم الحساب والعلوم ٢٠١٥/٢٠١٦	١٣٠	١	١٩
درجة استخدام الانترنت في المدارس ٢٠١٠/٢٠١١	٣,٣	٦,٣	٥,٢
درجة استخدام الانترنت في المدارس ٢٠١٥/٢٠١٦	٢,٦	٦,٣	٥,٤
الترتيب العالمي في دخول الانترنت في المدارس لعام ٢٠١٠/٢٠١١	١٠٧	٦	٣٦
الترتيب العالمي في دخول الانترنت في المدارس لعام ٢٠١٥/٢٠١٦	١٣٣	١	٢٤
درجة جودة التعليم الأساسي(٢٠١٠/٢٠١١) ١=ضعيف / ٧=ممتاز	٢,٤	٦,١	٥
درجة جودة التعليم الأساسي (٢٠١٦/٢٠١٧)١=ضعيف/ ٧=ممتاز	٢,١	٦,١	٥,١
الترتيب العالمي في جودة التعليم الأساسي ٢٠١٠/٢٠١١	١٣١	٣	٢١
الترتيب العالمي في جودة التعليم الأساسي ٢٠١٦/٢٠١٧	١٣٤	٤	٢٣

المصادر :

WEF: Global Competitiveness Report 2016-2017,

WEF: Global Competitiveness Report 2011-2012,

UNDP: Human Development Report 2014,

UNDP: Human Development Report 2015

– تراجع درجة جودة إدارة المدارس المصرية لتكون درجة تقترب من الضعيفة بدرجة ٢,٥ من ٧ مقابل ارتفاع نظيرتها لتكون درجة جيدة في ماليزيا ٥,٣، ودرجة جيدة جدا في سنغافورة ٦، خلال قترة ٢٠١١-٢٠١٦.

– استمرار ارتفاع عدد التلاميذ الذي يصل إلى ٢٨ تلميذ لكل مدرس في خلال فترة البحث، مقابل معدل منخفض ب ١٧ طالب في سنغافورة و ١٢ طالب في ماليزيا.

– استمرار ضعف درجة جودة تعليم الحساب والعلوم في مدارس مصر خلال فترة البحث، برغم ارتفاعها بمقدار ضئيل جدا ٠,٢ % لتصل إلى ٢,٦ من ٧ درجات مقابل درجة جيدة في ماليزيا ٥,٢، ودرجة ممتازة في سنغافورة ٦,٤.

– لكل ما سبق، كان من المنطقي انخفاض درجة جودة التعليم الأساسي في مصر لتصل إلى ٢.١ من ٧ خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٦ ، بينما حافظت سنغافورة على درجة مرتفعة جدا، وحافظت ماليزيا على درجة مرتفعة خلال نفس الفترة.

٢- بالعودة إلى جدول رقم ١ فيما يتعلق بأهداف سياسات الإنفاق على التعليم في سنغافورة، يمكن القول بأنها اتسمت بفعالية عالية جدا؛ حيث جاءت سنغافورة في تقرير التنمية البشرية العالمي لعام ٢٠١٥ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، وفي المرتبة ال ١١ على دول العالم، واستطاعت التحول من كونها دولة من دول العالم الثالث إلى أن تكون دولة من دول العالم الأول في خمس وثلاثين عاما (٢٠٠٧)، في المقابل جاءت مصر في المرتبة ال ١٠٨ (UNDP:2015)، كما جاءت سنغافورة في المرتبة التاسعة على مستوى العالم في الابتكار، بينما جاءت مصر في المرتبة ١١٥، وذلك في تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٦/٢٠١٧(WEF:2016).

٣- بالعودة إلى جدول رقم ١ فيما يتعلق بأهداف سياسات الإنفاق على التعليم في ماليزيا، يمكن القول بأنها اتسمت بفعالية مرتفعة؛ حيث جاءت ماليزيا في المرتبة ٦٢ على مستوى العالم في تصنيف الدول مرتفعة التنمية البشرية (UNDP:2015)، كما جاءت في تقرير التنافسية العالمية في المرتبة ال 25 (WEF: 2016).

٤-يعكس تراجع سنغافورة في الترتيب العالمي في جودة التعليم الأساسي بمركز واحد برغم ثبات درجة جودة تعليمها الأساسي، وكذلك تراجع ماليزيا في الترتيب العالمين بمركزين اثنين، برغم ارتفاع درجة جودة تعليمها الأساسي بمقدار ضئيل جدا ٠,١، حقيقة هامة هو أن الحفاظ على مركزك في الترتيب العالمي، يتطلب التحسين المستمر، وليس الحفاظ فقط على مستواك من الجودة مثل سنغافورة، وكذلك ليس التحسين بدرجة ضئيلة مثل ماليزيا؛ ذلك أن التطورات التقنية والعلمية العالمية ودرجات التنافس تتزايد بشكل كبير على مستوى العالم.

٤- يمكن القول بأنه رغم تراجع سنغافورة وماليزيا في ترتيبهما العالمي في جودة التعليم الأساسي، إلا أنه تراجع طفيف لم يخرج سنغافورة من كونها واحدة من أفضل أربع دول في العالم في جودة التعليم الأساسي، ولم تخرج أيضا ماليزيا من كونها واحدة من أفضل ٢٣ دولة في العالم في جودة التعليم الأساسي خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٦، وهذه الحقيقة قد تعود إلى الأسباب التالية:

- استهدفت سياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في ماليزيا وسنغافورة بناء المواطن المحب لوطنه والقادر على التفكير والابتكار والعمل الجماعي والتحول ليكون قيمة مضافة في المجتمع.
- زادت كل من سنغافورة من درجة جودة إدارة المدارس من ٥,٦ إلى ٦ من ٧ ، كما زادت ماليزيا من درجة هذه الجودة من ٥ إلى ٥,٣.
- حافظت سنغافورة على درجة جودة عالية جدا في تعليم الحساب والعلوم في المدارس، بينما زادت ماليزيا من هذه الدرجة لتكون عالية.
- قللت سنغافورة من معدل الأمية المنخفض لديها من ٥,٣% إلى ٤,٦ %، بينما حافظت ماليزيا على معدل أمية منخفض ٦,٩ % ، خلال فترة ٢٠٠٥-٢٠١٤.
- حافظت سنغافورة على درجة عالية جدا من استخدام الانترنت في المدارس ٦,٤ من ٧، بينما زادت ماليزيا من هذه الدرجة العالية لديها من٥,٢ إلى ٥,٤ خلال فترة ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٥/٢٠١٦.

ثالثا: تقويم مدى كفاءة Efficiency سياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر بالمقارنة مع سنغافورة وماليزيا

وهنا يتم الإجابة على التساؤل البحثي الفرعي الثاني: ما هو حجم العائد من سياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر بالنسبة لتكلفة الإنفاق مقارنة بسنغافورة وماليزيا؟ وهو التساؤل الذي يحاول قياس المؤشر الكمي لمعيار الكفاءة Efficiency

ولذلك ينبغي محاولة التوصل إلى نسب الإنفاق على التعليم قبل الجامعي(التكلفة) ، والعائد الذي تم الحصول عليه ، والجدول التالي يوضح ذلك.

وبتحليل بيانات الجدول رقم ٦ ، يمكن استنتاج ما يلي:

١-على الرغم من أن نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام في سنغافورة متقاربة مع ماليزيا ، إلا أن العائد في سنغافورة بالنسبة لجودة التعليم الأساسي والتنمية البشرية والابتكار والقدرة على المنافسة العالمية كان أعلى من ماليزيا؛ مما فد يشير إلى كفاءة عالية جدا للإنفاق على التعليم في سنغافورة؛ حيث تعد سنغافورة من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، بينما تعد ماليزيا من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة.

٢-أدى ارتفاع متوسط نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم في سنغافورة ب ١٠,٣% عن مصر و ب ١,٥٦ % عن ماليزيا إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في سنغافورة عن مصر بمقدار ١٤,١٤ مرة وعن ماليزيا بمقدار ٥,٥٣ مرة عام ٢٠١٥.

٣-من مظاهر الكفاءة العالية جدا للإنفاق على التعليم في سنغافورة، هو تركيزه بدرجة أكبر على الدعم المالي الكامل للطلبة الذين لا يتجاوز دخل أسرهم ٢٥٠٠ دولار التعليم الأساسي شهريا، مع وجود دعم بدرجات أقل للأسر التي يرتفع دخلها عن ذلك الدخل (Ministry of Education) Singapore:2016

٤-على الرغم من أن نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام في ماليزيا حوالي ١٦٤% من نظيرتها في مصر، فإن ماليزيا تتفوق على مصر في جودة التعليم الأساسي بحوالي ٢٤٣ % لعام ٢٠١٥/٢٠١٦، كما أنها تتفوق على مصر في درجة الابتكار بنسبة ١٧٤ % لنفس العام، كما أن ترتيب ماليزيا العالمي في مؤشر التنمية البشرية يسبق مصر بحوالي ٤٦ مركزا، وتعد ماليزيا دولة مرتفعة التنمية البشرية بينما مصر متوسطة التنمية البشرية لعام ٢٠١٤، كما تسبق ماليزيا مصر بمائة مركز في الترتيب العالمي للابتكار لعام ٢٠١٥/٢٠١٦.

٥- وهكذا يمكن القول بانخفاض كفاءة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي في مصر بالمقارنة بكفاءة مرتفعة جدا في نظيره في سنغافورة ، وكفاءة مرتفعة في ماليزيا؛ وهو ما اتضح من ارتفاع العائد من جودة التعليم الأساسي ودرجات الابتكار ومعدلات التنمية البشرية بمعدل أكبر من ارتفاع

الإنفاق على التعليم، وهو ما يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل منها ارتفاع جودة الإدارة المدرسية وجودة تعليم الحساب والعلوم وانخفاض متوسط عدد الطلاب لكل مدرس واحد(جدول رقم ٥)، وكذلك إرجاعه إلى أهداف التعليم التي تركز على التفكير والابتكار(جدول رقم ١)، وأيضا إرجاعه.

جدول رقم (٦) نسب الإنفاق على التعليم ودرجات الابتكار والقدرة على التنافس في مصر وسنغافورة وماليزيا خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٦

المؤشر	مصر	سنغافورة	ماليزيا
متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار عام ٢٠١٥	٣٧٤٠,٢	٥٢٨٨٧,٨	٩٥٥٦,٨
نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام	%١٢ عام٢٠١٤/٢٠١٥	%١٩,٩٦ (عام٢٠١٣)	%١٩,٧٢ عام ٢٠١٥
متوسط نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم الأساسي عام ٢٠١٥ (بالدولار الأمريكي)	٦٥٧ (مقوم بأسعار) ١يوليو ٢٠١٥	٦٧٤٩,٣ (عام ٢٠١٠)	٤٣٣٨,٦
درجة جودة التعليم الأساسي(٢٠١٥/٢٠١٦) ١=ضعيف / ٧=ممتاز	٢,١	٦,١	٥,١
الترتيب العالمي في التنمية البشرية عام ٢٠١٤	١٠٨ متوسط	١١ مرتفع جدا	٦٢ مرتفع
درجة الابتكار لعام ٢٠١٠/٢٠١١	٢,٨	٤,٣	٤,٣
درجة الابتكار لعام ٢٠١٥/٢٠١٦	٢,٧	٥,٣	٤,٧
الترتيب في الابتكار على مستوى العالم لعام ٢٠١٠/٢٠١١	٨٣	٢٢	١٩
الترتيب في الابتكار على مستوى العالم لعام ٢٠١٥/٢٠١٦	١٢٢	٩	٢٢
درجة القدرة على التنافس لعام ٢٠١٠/٢٠١١ ١=ضعيف/ ٧=ممتاز	٣,٨٨	٥,٦٣	٥,٠٨
درجة القدرة على التنافس لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ ١=ضعيف/ ٧=ممتاز	٣,٧	٥,٧	٥,٢
الترتيب العام في القدرة على التنافس على مستوى العالم لعام ٢٠١٠/٢٠١١	٩٤	٢	٢١
الترتيب العام في القدرة على التنافس على مستوى العالم لعام ٢٠١٦/٢٠١٧	١١٥	٢	٢٥
متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عام ٢٠١٠ بالدولار	٢٧٨٩	٤٣١١٧	٨٤٢٣
متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عام ٢٠١٥ بالدولار	٣٧٤٠,٢	٥٢٨٨٧,٨	٩٥٥٦,٨

المصادر: WEF: Global Competitiveness Report 2016-2017,

WEF: Global Competitiveness Report 2011-2012

UNDP: Human Development Report 2015

http://data.uis.unesco.org/

٦- إلى ارتفاع نسبة النفقات الجارية بالمقارنة بالنفقات الاستثمارية في الإنفاق العام على التعليم في مصر، حيث بلغت الأجور والتعويضات في موازنة عام ٢٠١٥/٢٠١٦ حوالي ٨٢,٩٣٩ مليار

جنيه، بينما بلغت تكلفة شراء السلع والخدمات حوالي ٦,٦٥٣ مليار جنيه في نفس العام (وزارة المالية المصرية:٢٠١٥)، وأخيرا يمكن إرجاع انخفاض كفاءة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي في مصر إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري وارتفاع أسعار السلع بشكل كبير خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦.

رابعا: تقويم مدى استجابة Responsiveness و ملائمة Appropriateness سياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر بالمقارنة مع سنغافورة وماليزيا

وفي هذه النقطة يحاول الباحث الإجابة على التساؤلين البحثيين الفرعيين الثالث والرابع.

بالنسبة للتساؤل البحثي الفرعي الثالث: إلى أي مدى يستجيب الإنفاق على سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر لحاجات وتفضيلات الأطراف المعنية بالمقارنة مع سنغافورة وماليزيا؟

وهو التساؤل الذي يحاول قياس المؤشر الكمي لمدى استجابة Responsiveness السياسات لتفضيلات الفئات المستهدفة.

ويمكن الإجابة على هذا من خلال استطلاع آراء عينة من هؤلاء الأطراف المعنية، وهو ما يوضحه الجدول التالي.

جدول (٧) تطور درجة الرضا عن جودة التعليم لعينة من المبحوثين وفقا لاستطلاعات رأي مؤسسة Gallup الدولية

المؤشر	مصر	سنغافورة	ماليزيا
درجة الرضا عن جودة التعليم لعام ٢٠١١	% ٤٢,٦	% ٩١,٨	% ٩١,٤
درجة الرضا عن جودة التعليم لعام ٢٠١٢	% ٤٠	% ٨٥	% ٩١
درجة الرضا عن جودة التعليم لعام ٢٠١٤	% ٣٦	% ٨٧	% ٧٦

المصدر :

UNDP: Human Development Report 2015

UNDP: Human Development Report 2014

UNDP: Human Development Report 2012

وبتحليل بيانات هذا الجدول، يمكن استنتاج ما يلي:

١-انخفاض في درجات الرضا عن جودة التعليم في الدول الثلاثة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ ، ولكن الانخفاض في سنغافورة شهد تذبذبا بين انخفاض ثم ارتفاع، وإن لم يصل إلى الارتفاع الذي كان في بداية الفترة، بينما انخفاض الرضا عن جودة التعليم في مصر وماليزيا انخفاض مستمر.

٢-تمثل نسبة الانخفاض في مصر حوالي ٦,٦ %، بينما تمثل في سنغافورة ٤,٨ %، وتمثل في ماليزيا ١٥,٤ %، أي أن ماليزيا الأعلى ثم مصر ثم سنغافورة، وهو ما يعكس تراجع سنغافورة في الترتيب العالمي من المركز الثالث إلى المركز الرابع ، وتراجع ماليزيا من المركز ٢١ إلى ٢٣ عالميا خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦.

٣- على الرغم من انخفاض نسبة الرضا عن التعليم في سنغافورة خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٤ ، إلا أنه كان انخفاضا بسيطا بنسبة ٤,٨ % إلى نسبة ٨٧ %، وهي لاتزال نسبة مرتفعة جدا في استطلاعات الرأي؛ مما قد يفسر عدم خروج سنغافورة من قائمة الخمس دول الأفضل عالميا في جودة التعليم الأساسي، خلال فترة البحث.

٤- على الرغم من انخفاض نسبة الرضا عن التعليم في ماليزيا خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٤ إلى نسبة ٧٦%، إلا أنها لا تزال مرتفعة بالنسبة لاستطلاعات الرأي؛ مما قد يفسر عدم خروج ماليزيا من قائمة ال٢٥ دولة الأفضل عالميا في جودة التعليم الأساسي خلال فترة البحث.

٥- يمكن أن يعود استمرارية وجود نسب مرتفعة في استطلاعات الرأي الخاصة بالرضا عن التعليم في كل من سنغافورة وماليزيا إلى تركيز سياسة كل منهما في الإنفاق على التعليم قبل الجامعي على بناء المواطن المحب لبلاده والقادر على التفكير والابتكار والعمل الجماعي وأن يكون قيمة مضافة لوطنه، وخاصة مبادرة سنغافورة تعليم أقل تعليم أكثر.

٦-على الرغم من انخفاض نسبة الرضا عن التعليم في مصر بنسبة صغيرة وهي ٦,٦ %، إلا أن نسبة الرضا أصلا عن التعليم في مصر كانت منخفضة في بداية فترة البحث، مما قد يكون ساهم في استمرار تراجع مرتبة مصر إلى المركز ١٣٤ في جودة التعليم الأساسي من بين ١٣٨ دولة، كما يكشف عن استمرار الاستجابة المنخفضة للتعليم قبل الجامعي لحاجات وتفضيلات الأطراف المعنية في مصر، والتي كانت موجودة قبل ثورة يناير ٢٠١١ ، بل وتزايد انخفاض هذه الاستجابة.

٧- يمكن القول أنه من بين أهم محاور الاستجابة المنخفضة من جانب التعليم قبل الجامعي لحاجات وتفضيلات الأطراف المختلفة في مصر، هو استمرار حشو المناهج والاعتماد على التلقين والحفظ، بل وتزايد ذلك، وهو ما تشير إليه شكاوي أولياء الأمور وتزايدها في هذا الشأن، كذلك الشكوى من ارتفاع الإنفاق الأسري على الدروس الخصوصية ومصروفات المدارس، وهو ما كشف عن جدول رقم ٤، وبالنسبة للتساؤل البحثي الفرعي الرابع: هل النتائج المستهدف تحقيقها لسياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر مفيدة ومناسبة مع المقارنة مع كل من سنغافورة وماليزيا؟ و للإجابة على هذا التساؤل البحثي الفرعي، يختلف الأمر عن المعايير السابقة، فالأهداف بالنسبة للمعايير السابقة تعد أمرا مسلما به، ولكن معيار الملاءمة يتساءل عن هذه الأهداف إذا كانت مفيدة للمجتمع ومناسبة له ولظروفه، ومع إذا كان يمكن الدفاع عن الافتراضات الكامنة وراء تلك الأهداف (Dunn:2016).

جدول (٨) مدى ملاءمة أهداف التعليم قبل الجامعي في مصر وسنغافورة وماليزيا

محاور أهداف سياسات الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي	مصر	سنغافورة	ماليزيا
	١-محو الأمية ٢-إتاحة فرصة متكافئة للجميع من خلال المجانية. ٣- تحقيق الجودة التعليمية	بناء المواطن الصالح القادر على الإبداع والعمل الجماعي ونفع بلاده.	بناء المواطن الصالح الذكي القادر على تحمل المسئولية والمساهمة في تحسين حياة أسرته ومجتمعه.
مدى فائدة أهداف سياسات الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي	متوسطة الفائدة في ظل تصنيف مصر في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.	عالية جدا في ظل تصنيف سنغافورة في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا	عالية في ظل تصنيف ماليزيا في الدول مرتفعة التنمية البشرية
مدى مناسبة أهداف سياسات الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي	غير مناسبة إلى حد ما في ظل ضعف متوسط دخل الفرد بشكل عام وضعف رواتب المدرسين وانتشار الدروس الخصوصية.	مناسبة جدا لظروف المجتمع المادية ولمتوسط دخل الفرد	مناسبة لظروف المجتمع ولمتوسط دخل الفرد
مدى إمكانية الدفاع عن افتراضات أهداف سياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي	لا يمكن الدفاع عنها في ظل إمكانية تحقيقها في المرحلة الابتدائية فقط، ولا تتطلب مراحل أخرى، وفي ظل تراجع القدرة التنافسية لمصر إلى المرتبة ١١٥ على مستوى العالم في مؤشر عام ٢٠١٧/٢٠١٦	يمكن الدفاع عنها بدرجة كبيرة جدا في ظل وصول سنغافورة إلى المرتبة الثانية في القدرة التنافسية على مستوى العالم في مؤشر عام ٢٠١٧/٢٠١٦	يمكن الدفاع عنها بدرجة كبيرة في ظل وصول ماليزيا إلى المرتبة ال٢٥ في القدرة التنافسية على مستوى العالم في مؤشر عام ٢٠١٧/٢٠١٦

المصادر: UNDP: Human Development Report 2015 WEF: Global Competitiveness Report 2016-2017

- الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠١٤-٢٠٣٠

(Ministry of Education Singapore:2016)
(Ministry of Education Malaysia:2016)

خامسا: نتائج وتوصيات

من خلال إجراء تقويم علمي لسياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر، بالمقارنة مع سنغافورة وماليزيا؛ وبالاستناد إلى مؤشرات علمية لتقويم الفعالية والكفاءة والملاءمة والاستجابة لتفضيلات الأطراف ذات الصلة والقدرة على الاستمرارية؛ تمت الإجابة على التساؤلين البحثي الرئيسين المتعلقين بتطور مؤشرات جودة التعليم قبل الجامعي في مصر خلال فترة البحث ٢٠١١-٢٠١٦، وبالأسباب الجوهرية لانخفاض جودة التعليم قبل الجامعي في مصر، برغم زيادة الإنفاق العام على هذا التعليم، وذلك عن سنغافورة ذات الجودة العالية جدا وعن ماليزيا ذات الجودة العالية في التعليم قبل الجامعي خلال فترة البحث؛ **تم التوصل إلى عدة نتائج، أبرزها:**

١-باستثناء المدارس الدولية وبعض المدارس الخاصة للغات المتميزة، يمكن القول بأن التعليم الحكومي تفوق عن التعليم الخاص في مصر خلال فترة البحث ٢٠١١-٢٠١٦ في: ارتفاع عدد المدرسين التربويين والأخصائيين الاجتماعيين وانخفاض معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد، بينما تفوق التعليم الخاص عن الحكومي خلال نفس الفترة في: انخفاض كثافة الفصل، وفي جاهزية الأبنية التعليمية للمدارس الخاصة بشكل أكبر من المدارس الحكومية.

٢-ارتفاع طفيف جدا في نسبة استيعاب التعليم الخاص لتلاميذ المدارس من حوالي ٨,٩٥% عام ٢٠١١ /٢٠١٢ إلى حوالي ٩,٧٣ % عام ٢٠١٥ /٢٠١٦ ؛ أي بأقل من ١%، وذلك برغم ارتفاع كثافة الفصول في المدارس الحكومية عن الخاصة وتزايد الشكاوي من انخفاض جاهزية العديد من المدارس الحكومية؛ وهو ما يمكن إرجاعه إلى ارتفاع قيمة مصروفات المدارس الخاصة وارتفاع أسعار مختلف السلع في مصر خلال هذه الفترة؛ مما أدى إلى عدم قدرة الأسر المصرية على إدخال أولادها إلى مدارس خاصة؛ مما قد يشكل استمرار العبء المالي على الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في مصر.

٣- يمكن القول بانخفاض فعالية سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر في تحقيق أهدافها في مقابل فعالية مرتفعة لماليزيا ومرتفعة جدا لسنغافورة في تحقيق هذه الأهداف؛ للأسباب التالية:

- استمرار متوسط معدل الأمية مرتفعا في مصر ٢٦,١%، بينما متوسط معدل الأمية منخفض في ماليزيا ٦,٩%، ومتوسط معدل أمية منخفض جدا في سنغافورة ٣,٦ % خلال فترة ٢٠٠٥-

٢٠١٣، وحتى بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ فإن معدل الأمية وصل إلى ٢٠,٩ % في مصر عام ٢٠١٥، أي أكثر من خمس عدد السكان في مصر.

- معدل تسرب من التعليم الأساسي في مصر ثلاثة أضعاف نظيره في سنغافورة وأكثر من ثلاثة أضعاف نظيره في ماليزيا خلال فترة ٢٠٠٨-٢٠١٤، مع تزايد معدل هذا التسرب في مصر خلال هذه الفترة عن الفترة السابقة بأكثر من ثلاثة أضعاف.

- استمرار ارتفاع عدد التلاميذ الذي يصل إلى ٢٨ تلميذ لكل مدرس في خلال فترة البحث، مقابل معدل منخفض ب ١٧ طالب في سنغافورة و ١٢ طالب في ماليزيا.

٤- يمكن القول بأنه رغم تراجع سنغافورة وماليزيا في ترتيبهما العالمي في جودة التعليم الأساسي، إلا أنه تراجع طفيف لم يخرج سنغافورة من كونها واحدة من أفضل أربع دول في العالم في جودة التعليم الأساسي، ولم يخرج أيضا ماليزيا من كونها واحدة من أفضل ٢٣ دولة في العالم في جودة التعليم الأساسي، بينما تراجعت مصر من المرتبة ١٣١ إلى ١٣٤ خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٦، وهذه النتيجة قد تعود إلى الأسباب التالية:

- استهدفت سياسات التعليم قبل الجامعي في ماليزيا وسنغافورة بناء المواطن المحب لوطنه والقادر على التفكير والابتكار والعمل الجماعي والتحول ليكون قيمة مضافة في المجتمع.

- زادت كل من سنغافورة من درجة جودة إدارة المدارس من ٥,٦ إلى ٦ من ٧، كما زادت ماليزيا من درجة هذه الجودة من ٥ إلى ٥,٣ ، بينما انخفضت درجة هذه الجودة في مصر من ٣ إلى ٢,٥ خلال فترة البحث.

٥- حافظت سنغافورة على درجة جودة عالية جدا ٦,٤ من ٧ في تعليم الحساب والعلوم في المدارس، بينما زادت ماليزيا من هذه الدرجة لتكون عالية ٥,٢، بينما ارتفعت درجة هذه الجودة في مصر ٠,٢ لتظل درجة منخفضة ٢,٦ خلال فترة البحث.

٦- حافظت سنغافورة على درجة عالية جدا من استخدام الانترنت في المدارس ٦,٤ من ٧، بينما زادت ماليزيا من هذه الدرجة العالية لديها من ٥,٢ إلى ٥,٤، بينما انخفضت هذه الدرجة في مصر ٣,٣ إلى ٢,٦ خلال فترة البحث.

٧- يعكس تراجع سنغافورة في الترتيب العالمي في جودة التعليم الأساسي بمركز واحد برغم ثبات درجة جودة تعليمها الأساسي، وكذلك تراجع ماليزيا في الترتيب العالمي بمركزين اثنين، برغم ارتفاع درجة جودة تعليمها الأساسي بمقدار ضئيل جدا ٠,١، حقيقة هامة هو أن الحفاظ على مركزك في الترتيب العالمي، يتطلب التحسين المستمر، وليس الحفاظ فقط على مستواك من الجودة مثل سنغافورة، وكذلك ليس التحسين بدرجة ضئيلة مثل ماليزيا؛ ذلك أن التطورات التقنية والعلمية العالمية ودرجات التنافس تتزايد بشكل كبير على مستوى العالم.

٨- يمكن القول بانخفاض كفاءة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي في مصر بالمقارنة بكفاءة مرتفعة جدا في نظيره في سنغافورة، وكفاءة مرتفعة في ماليزيا؛ وهو ما اتضح من ارتفاع العائد من جودة التعليم الأساسي ودرجات الابتكار ومعدلات التنمية البشرية بمعدل أكبر من ارتفاع الإنفاق على التعليم، وهو ما يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل منها ارتفاع جودة الإدارة المدرسية وجودة تعليم الحساب والعلوم وانخفاض متوسط عدد الطلاب لكل مدرس واحد، وكذلك إرجاعه إلى أهداف التعليم التي تركز على التفكير والابتكار، وأيضا إرجاعه إلى ارتفاع نسبة النفقات الجارية بالمقارنة بالنفقات الاستثمارية في الإنفاق العام على التعليم في مصر، حيث بلغت الأجور والتعويضات في موازنة عام ٢٠١٥/٢٠١٦ حوالي ٨٢,٩٣٩ مليار جنيه، بينما بلغت تكلفة شراء السلع والخدمات حوالي ٦,٦٥٣ مليار جنيه في نفس العام (وزارة المالية المصرية:٢٠١٥)، وأخيرا يمكن إرجاع انخفاض كفاءة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي في مصر إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري وارتفاع أسعار السلع بشكل كبير خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٦.

٩- يمكن القول بأن انخفاض استجابة التعليم قبل الجامعي لحاجات وتفضيلات الأطراف المختلفة في مصر إلى ٣٦% يعود إلى استمرار حشو المناهج والاعتماد على التلقين والحفظ في مصر، وهو ما تشير إليه شكاوي أولياء الأمور وتزايدها في هذا الشأن، كذلك الشكوى من ارتفاع الإنفاق الأسري على الدروس الخصوصية ومصروفات المدارس.

١٠-يمكن القول أن استمرارية وجود نسب مرتفعة في استطلاعات الرأي الخاصة بالرضا عن التعليم في (سنغافورة ٨٧ %) وفي (ماليزيا ٧٦ %) إلى تركيز سياسة كل منهما في الإنفاق على

التعليم قبل الجامعي على بناء المواطن المحب لبلاده والقادر على التفكير والابتكار والعمل الجماعي وأن يكون قيمة مضافة لوطنه، وخاصة مبادرة سنغافورة تعليم أقل تعليم أكثر.

١١-لا يمكن الدفاع عن الافتراضات الكامنة وراء أهداف سياسات الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر من محو أمية القراءة والكتابة والأمية الرقمية وتكافؤ الفرص عبر المجانية وجودة العملية التعليمية في ظل إمكانية تحقيقها في المرحلة الابتدائية فقط، ولا تتطلب المرحلتين الإعدادية والثانوية، وفي ظل تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري إلى المرتبة ١١٥ على مستوى العالم في مؤشر التنافسية العالمية عام ٢٠١٦/ ٢٠١٧، بينما يمكن الدفاع بدرجة كبيرة جدا عن الافتراضات الخاصة بحالة سنغافورة في ظل وصولها إلى المرتبة الثانية عالميا في القدرة التنافسية في نفس المؤشر، كما يمكن الدفاع بدرجة كبيرة عن الافتراضات الخاصة بحالة ماليزيا في ظل وصولها إلى المرتبة ٢٥ عالميا في ذات المؤشر.

١٢-يمكن القول بضرورة التوقف بشكل عاجل جدا عن الاستمرار في السياسات الحالية للإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر، وبإمكانية البدء في بدائل للسياسات الحالية للإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر؛ لتركز على رفع فعاليتها وكفاءتها وملائمتها واستجابتها المنخفضة للأطراف ذات الصلة؛ لتقترب من فعالية وكفاءة وملاءمة سياسات سنغافورة وماليزيا للإنفاق على التعليم واستجابتها المرتفعة للأطراف المعنية.

ولذلك يوصي الباحث؛ بما يلي:

١-إعادة صياغة أهداف استراتيجية التعليم قبل الجامعي في مصر لتركز على: محو أمية القراءة والكتابة والأمية الرقمية، وتعليم الأخلاق وحب الوطن والعمل الجماعي واكتشاف المواهب الكامنة لدى كل تلميذ والتشجيع على التفكير والابتكار، وذلك عبر المرحلة الابتدائية وما قبلها فقط.

٢- جعل المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي برئاسة رئيس الجمهورية أو برئاسة رئيس الوزراء، ويضم في عضويته عددا من الوزراء على رأسهم وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي ووزير الصحة ووزير الثقافة ووزير التخطيط ورئيس الهيئة الوطنية للإعلام وممثل عن الدين الإسلامي وممثل عن الدين المسيحي، بالإضافة إلى شخصيات عامة معنية بالتعليم وممثل عن المدارس الخاصة وممثل عن المدارس الدولية، ويكون وزير التربية والتعليم هو الأمين العام للمجلس.

٣-جعل المرحلة الإعدادية قسمين: أحدهما عام وآخر فني.

٤-الاكتفاء بمجانية التعليم العام حتى نهاية المرحلة الابتدائية، مع تخصيص منح مجانية للطلاب المتفوقين في نهاية المرحلة الابتدائية لاستكمال دراستهم في التعليم العام الإعدادي والثانوي سواء في مدارس حكومية أو خاصة.

٥- الاستمرار في مجانية التعليم الإعدادي الفني والثانوي الفني.

٦-وقف الزيادات السنوية لمصروفات المدارس الخاصة والمدارس الدولية، مع مزيد من التشجيع لهذه المدارس والحوافز لها في ظل الرقابة على جودة الخدمات التعليمية التي تقدمها وكافة أنواع المصروفات التي تقوم بتحصيلها؛ لزيادة الإقبال عليها؛ بما يخفف العبء على الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي.

٧- الاستفادة من إلغاء مجانية التعليم الإعدادي العام والثانوي العام، فيما يلي:

-زيادة رواتب المدرسين.

- زيادة مخصصات الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي؛ لتوجيهها نحو زيادة عدد الفصول وتخفيض متوسط كثافة الفصل في المدارس الحكومية.

- زيادة مخصصات الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي؛ لتوجيهها نحو برامج تدريبية مكثفة للإدارة المدرسية لا يقل البرنامج عن شهر، وذلك قبل تولي أحد مسئولية مدير مدرسة أو وكيلها.

-زيادة مخصصات الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي؛ لتوجيهها نحو إدخال الإنترنت في المدارس الحكومية.

-زيادة مخصصات الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي؛ لتوجيهها نحو برامج تدريبية مكثفة لمدرسي العلوم والرياضيات لزيادة جودة تدريس هذه المواد.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

١- أشرف العربي (٢٠١٠) تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة"، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الخاص بتحليل "أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية"، شركاء التنمية، هيئة كير الدولية في مصر.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(٢٠١٦)، كتاب مصر في أرقام(القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سبتمبر ٢٠١٦).
٣-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(٢٠١٥)، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يوليو ٢٠١٥)
٤- سلوى شعراوي جمعة(١٩٩٧)، صنع السياسات البيئية في مصر(القاهرة: الجامعة الأمريكية)
٥-عاطف قبوري(٢٠١٤)، وملامح التجربة التعليمية في سنغافورة، http://ktateeb.org/?p=1256
٦- عبد الله بن مغرم الغامدي(٢٠٠٦)، الإنفاق على التعليم ومشاركة المؤسسات المجتمعية في تحمل تكاليفه لمواجهة متطلبات النهضة التعليمية المستقبلية بالدول الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج- دراسة ميدانية(الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج)
٧- علي صالح جوهر و محمد حسن جمعة(٢٠١١)، تمويل التعليم والوقف في المجتمعات الإسلامية- رؤية اقتصادية تربوية، (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع).
٨-لي كوان يو، ترجمة: معين الإمام(٢٠٠٧)، من العالم الثالث إلى العالم الأول- قصة سنغافورة ١٩٦٥-٢٠٠٠ (الرياض: مكتبة العبيكان).
٩- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي(١٩٥٣)،مختار الصحاح(القاهرة:وزارة المعارف).
١٠- مروة بلتاجي، (٢٠١٢)، "التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير"، (القاهرة: مركز شركاء التنمية).
١١- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٥)، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ (القاهرة: وزارة التربية والتعليم).
١٢- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤)، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠١٤-٢٠٣٠ (القاهرة: وزارة التربية والتعليم).
١٣-وزارة المالية(٢٠١٥)، مشروع موازنة جمهورية مصر العربية للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ (القاهرة: وزارة المالية، يونيو ٢٠١٥).

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

14- Dunn, William N.(2016),Public Policy Analysis, 5thEdition, Routledge, New York, USA.
15- Ministry of Education Malaysia (2016), The 2014 Budget, http://www.treasury.gov.my/index.php/en/
16- Ministry of Education Singapore (2016), Financial Assistance https://www.moe.gov.sg.
17-UNDP(2015), United Nations Development Program, Human Development Report 2015.
18- UNDP(2014), United Nations Development Program, Human Development Report 2014.
19- UNDP(2013), United Nations Development Program, Human Development Report 2013.
20- UNESCO, http://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=190#
21-WB(2003)Building Evaluation Capacity WWW. worldbank .org /Evaluation/logfram
22-WB(2003) Designing Project Monitoring and Evaluation, www. Worldbank.org/logframe.
23- WEF(2016), World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2016–2017, Geneva.
24- WEF(2015), World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2015–2016, Geneva.
25- WEF(2012), World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2012–2013, Geneva.
26-Worthen Blaine R. and others(1997),Program Evaluation-Alternative Approaches And Practical Guidelines(N.Y: Longman)